

عن تجوز كما ان اطلاق الهبة في ذلك المثال لا يدخل عن التجوز
 واما اطلاق اللفظ الذي به المبالغة كالعلام هل يصح وهو متفق
 قبول الزيادة والتفاوت في الصفة فهو محتمل اخر غير محتمل
 تسمية هذا الوصف مبالغة ففي هذا المقام يشبه العارض
 بالمعروض والتسمية بالمسمى وما اشبه ذلك وما يزيد الكلام
 وضوحها ان اذا قيل هل يصح ان يقال سال الميزاب فيسأل الجواب
 الى الميزاب وهو صفة لما قلنا نعم يصح ذلك ثم يقال هل يسمى هذا
 الكلام استقارة فنقول لا يسمى ذلك استقارة فان الاستقارة
 مبنية على التشبيه والعلاقة هنا الخلو لا التشبيه فلا يسمى استقارة
 فاذا قيل هل يصح ان يقال ان لله علام قلنا فيه تفصيل وذكر
 في الرسالة الوجهة ثم اذا قيل هل يقال ان في هذه الكلام بئس
 ما ليس له عند وصف له بهذه الصفة قلنا ليس عندنا شيء
 ليس هو الله فن اننا اثبات ما ليس له من كل شيء والله
 ترجعون وبالجملة سبب الرسالة الوجهة على محتمل ومبطل
 كلام المبطل على محتمل اخر كما يدل عليه تفسير المبالغة باثبات

ما ليس

ما ليس له مع ذكر قولهم ان المبالغة في صفات الله تعالى مجازية شتان
 بين مشرق ومغرب ه طرنا تعرض العذول يذكرهم ه
 فنحن بواد والعذول بواد ه وانه اعلم بالصواب اما تحقيق ما
 في هذه اللفظ من الاقسام الثلاثة الحقيقة والمجازة والكناية ويميز
 ما في المقام من قسمي المجازة اللغوية والمجازة العقلية وما اشبه ذلك
 حيث لم يكن في الرسالة تعرض لشي من ذلك طويناه طويناه
 على غرة فانه مما يطول ذكره وينافى الاختصار المطلوب ولولا
 مخافة التطويل لبطننا الكلام وتكلمنا على كل جملة من الرسالة العار
 بها على الوجه ولنذكر منها جملة على سبيل الامتوخ فنقول قوله
 لم يصمه بهاب اللفظ حقيقة لان حيث المعنى بل ولا المتعلقة
 فيه اجزاء فاذن قوله ولا المتعلقة ان اراد به العطف على
 قوله من حيث المعنى والترقي عليه وهما اخلان في المبالغة
 الحقيقية فكيف يتصور كونها باعتبار المتعلقة مع دخولها
 تحت المبالغة الحقيقية فاذن نسبة ما المشي الى المتعلقة
 او بالعكس تنافي الحقيقة لان دخول المتعلقة يؤدي الى المجازة

